

العياشي عميار
قسم اللغة العربية و آدابها
المركز الجامعي - قالمة

النحو التعليمي و جهود القداماء
و المحدثين في تيسيره

ملخص

تجمع الدراسات اللسانية و التربوية على أن تعليم النحو و تعلمه من القضايا الجوهرية في تعليمية اللغة، لذلك حظي بعناية الدارسين و المشتغلين بتعليم اللغة العربية خاصة، لا باعتباره جملة من القواعد لعصمة اللسان و القلم فحسب، بل لأنه كذلك قوانين للفكر داخل اللغة. و لنا أن نتساءل: فيم تركزت جهود المشتغلين بالدرس النحوي التراثي منه و الحداثي؟، ما الجديد الذي قدمته تلك الجهود إلى متعلمي النحو؟ هل كانت تستجيب لحاجات المتعلمين الأساسية من النحو؛ مادة و طريقة، أم أنها كانت قاصرة عن تحقيق مراميها؟ ذلك ما ستحاول هذه الدراسة أن تجيب عنه.

Résumé

Les études linguistiques et pédagogiques s'accordent que l'enseignement et l'apprentissage de la grammaire sont une question centrale dans la didactique de la langue, raison pour laquelle ils ont attiré l'attention des érudits notamment ceux qui travaillent à l'enseignement de la langue arabe non comme un ensemble de règles préservant de lapsus linguae ou calmi mais comme étant aussi des règles de la pensée au sein de la langue. L'on peut se demander: quel est le centre des efforts de ceux qui travaillent sur la grammaire traditionnelle et moderne? Quel est l'apport de ces efforts aux apprenants de la grammaire? Ces efforts répondent-ils aux besoins fondamentaux des apprenants en grammaire, sujet et méthode, ou sont-ils incapables d'aboutir à ses buts? C'est ce à quoi cette étude tente de répondre.

تمهيد:

عاش العربي في جاهليته يتحدث العربية الفصيحة على السليقة، لا يعرف للحن إلى لسانه سبيلا، يتلقى اللغة سماعا فينطلق بها لسانه، ثم يورثها أبناءه من غير لحن. (فالمتكلم من العرب حين كانت ملكة اللغة العربية موجودة فيهم يسمع كلام أهل جيله، و أساليبهم في مخاطباتهم، وكيفية تعبيرهم عن مقاصدهم فيلقنها كذلك، ثم لا يزال سماعه يتجدد في كل لحظة

ومن كل متكلم، واستعماله يتكرر إلى أن يصير ذلك ملكة وصفة راسخة، ويكون كأحدهم، وهكذا تصيرت الألسن واللغات من جيل إلى جيل).⁽¹⁾

وقد اتسمت تلك المرحلة العفوية بالحس الفطري والسليقة الجبلية، ولم يلجأ فيها العربي إلى تعليل، أو تفسير، ولم يحتج إلى الدرس النحوي بل (أعرض أقوام عن النحو وضربوا له المثل بالملح، وجوده وعدمه سواء، وبالشعير يؤكل ويذم فالدرس النحوي بدأ نقده وتجريحه منذ البداية).⁽²⁾ حتى أن بعض الأعراب عندما سمع النحاة يتكلمون عن الظرف والمظروف، والفاعل والمفعول، والنعت والمنعوت أنكروا تلك المصطلحات الغربية قائلاً: يتكلمون في لغتنا عن لغتنا بما ليس من لغتنا. وجاء الإسلام؛ الدين الذي اختار اللغة العربية لتكون وعاء لكتابه الخالد وانتشرت خارج أرض الجزيرة العربية فتوحاته، واختلط العرب الفاتحون بالمسلمين الجدد من الفرس والروم والترک فشاع اللحن على ألسنة "الموالي" الذين أقبلوا على تعلم العربية وعلومها⁽³⁾ باعتبارها لغة الدين، ولغة الدولة والمجتمع، وكان من نتيجة هذا الاحتكاك بالعنصر الأجنبي أن ظهر جيل من المولدين لا تستقيم اللغة على لسانه كما كانت قبل عقود قليلة من الزمن، و(لما جاء الإسلام وفارق الفاتحون الحجاز لطلب الملك الذي كان في الأمم والدول وخالطوا العجم تغيرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالفات التي للمستعربين؛ والسمع أبو الملكات اللسانية ففسدت بما ألقى إليها مما يغيرها لجنوحها إليه باعتياد السمع)⁽⁴⁾، فإذا جئنا إلى النصف الثاني من القرن الأول الهجري وجدنا الذين لا يلحنون قلة قليلة، بل حتى هذه القلة أصبحت تضيق باللحن وتخشاه، فهذا الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان يقول: (شئني ارتقاء المنابر وتوقع اللحن)⁽⁵⁾. وهذا عامله الحجاج بن يوسف الثقفي ثالث ثلاثة اشتهروا بالخطابة في صدر الإسلام كان يسأل يحيى بن يعمر النحوي: (أتراني ألحن؟) ويشدد عليه أن يبين له ما يسمعه من لحن)⁽⁶⁾.

1- أهمية النحو العربي:

تأتي أهمية النحو العربي من أهمية اللغة التي يدرسها، لذلك حظي منذ نشأته في مطلع النصف الثاني من القرن الأول الهجري⁽⁷⁾ بعناية الدارسين، والمشتغلين بتعليم اللغة العربية، ليس لأنه مجرد قواعد لتعليم النطق السليم، والكتابة الصحيحة، بل هو أكثر من ذلك؛ باعتبارها قوانين للفكر داخل هذه اللغة، حتى عده البعض منطلق اللغة العربية. يقول الإمام عبد القاهر الجرجاني (471 هـ): (واعلم أي لست أقول أن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم المفردة أصلا، ولكني أقول إنه لا يتعلق بها مجردة من معاني النحو⁽⁸⁾ ، ومنطوقا بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو⁽⁹⁾). كما أن النحو متأصل في الذاكرة الجماعية العربية، وله حضور خاص في سلوك الإنسان العربي⁽¹⁰⁾.

وكما انطلقت الجهود النحوية الأولى بسيطة؛ يدفعها العامل الديني، أو القومي، أو السياسي، أو هي جميعا، فإن تلك الجهود كانت جزئية في بداياتها؛ شأن أولية أي علم من العلوم، ثم تبلورت في نهاية القرن الثاني للهجرة على يد إمام النحاة سيبويه^(180 هـ) بناء نظريا متكاملا ، غير أن كتاب سيبويه كان علميا، لا تعليميا؛ على الرغم من توافره على كم هائل من الشواهد اللغوية.

وما أن استوى النحو العربي على سوقه حتى بدأت محاولات نقد هذا البناء الشامخ المتكامل، وكانت تلك المحاولات بسيطة هي الأخرى، رافقت تطوره؛ كانت أول الأمر ملاحظات جزئية عابرة ثم تطورت مكتسبة بعدا أشمل لتطال مفاهيمه الأساسية⁽¹¹⁾.

2- الدعوة إلى تيسير تعليم النحو العربي:

نقسّم الجهود العلمية التي بذلها الدارسون لتيسير تعليم النحو مادة وطريقة إلى قسمين:

أ - الدعوة إلى التيسير عند القدماء:

أحسنّ النحاة قديما بالعبء الفادح الذي حملوا أنفسهم عليه، وأرادوا أن يحملوا الناس عليه أيضا فاصطدموا بالنفور، والإعراض عن بضاعتهم وتنبهوا إلى

ضرورة التيسير على المتعلمين من الناس العاديين والصغار الناشئين ، غير أن ما نلاحظه على دعواتهم تلك، هي أنها خصت جانباً واحداً من درس العربية باهتمامها، وهو النحو، لا بالمفهوم الشامل الذي كان عليه في القرن الثاني للهجرة كما يمثلته كتاب سيبويه، بل بمفهوم أضيق؛ يقتصر على قواعد الصرف، والنحو، والتركييب دون الأصوات والدلالة، وظهرت هذه الدعوات في إطار عام يناهز بتطوير اللغة العربية حتى تصبح وافية بمطالب العلوم والفنون في العصر الحديث، (ويبدو أن هذا المفهوم الضيق لمصطلح النحو من ناحية ومحاولات تيسير تعليمه من ناحية أخرى قد انحدرت إلى المحدثين فيما انحدر إليهم من تراث القدماء أيضاً) (12). فالتيسير الذي دعا إليه النحاة واللغويون قديماً (ليس اختصاراً ولا حذفاً للشروح والتعليقات ولكنه عرض جديد لموضوعات النحو يبسر للناشئين أخذها واستيعابها وتمتتها) (13). وقد كانت أولى الجهود الرامية إلى تيسير تعليم النحو العربي تلك الكتب التعليمية الميسرة المختصرة التي ظهرت فيما بين القرنين الثاني والرابع الهجريين (ويدور معظمها حول اختصار القواعد النحوية وتقديمها في صورة سهلة ميسرة) (14).

ومن تلك المحاولات (15):

مقدمة في النحو منسوبة لخلف الأحمر (المتوفى 180 هـ)، ومختصر في النحو للكسائي (المتوفى 198 هـ)، وكتاب الجمل للزجاجي (المتوفى 337 هـ)، والنقاحة في النحو لأبي جعفر النحاس (المتوفى 328 هـ)، والإيضاح لأبي علي الفارسي (المتوفى سنة 377 هـ)، واللّم لابن جني (المتوفى 392 هـ).

وهذه المحاولات التي ذكرناها هنا على سبيل المثال -لا الحصر- اتجهت إلى التطبيق، والتعليم مسلّمة بأصول النظرية النحوية التي بناها الخليل ومن جاء من بعده.

أما المحاولة المتفرّدة التي جاءت بعد ذلك فقد كانت من ابن مضاء القرطبي (المتوفى 592 هـ) في كتابه "الرد على النحاة"، (وهي تتصل بمبدأ التيسير ومناقشة الأصول والمبادئ النظرية التي وضعتها البصرة) (16) وقد حدد ابن

مضاء هدفه بقوله: (قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه إلى ما أجمعوا على الخطأ فيه)⁽¹⁷⁾. والمتتبع للكتاب يجد أن الرجل قد أقام محاولته على⁽¹⁸⁾ إلغاء نظرية العامل وما يتصل بها من تقدير وتأويل وقد (استقر عند كثير من اللغويين المعاصرين أن تخلص النحو العربي من نظام العوامل هو تخلص له من منهج غير لغوي)⁽¹⁹⁾، وإلغاء القياس المنطقي، كما قرر إبراهيم مصطفى فيما بعد أن اعتماد النحاة العرب (لفلسفة العوامل جعلهم يرفضون بعض الأساليب العربية المسموعة بالفعل من متكلمين عرب)⁽²⁰⁾. ونحن نتساءل ماذا يبقى من النحو العربي إذا ألغينا نظرية العامل وألغينا القياس؟ فالنظرية النحوية العربية تقوم عليهما، كما أن اللسانيين المعاصرين أدركوا أهمية العامل واستثمروا الأسس النحوية التي بني عليها النحو العربي. إن النحاة الأوائل استنبطوا قواعد اللغة العربية من سنن العرب في مخاطباتها ولم يخضعوها لتأثير المنطق اليوناني إلا بداية من القرن الثالث الهجري.

ونلاحظ أن ابن مضاء خص أصليين من أصول النظرية البصرية وهما: العامل، والقياس، على الرغم من أن كلا منهما يمثل أساسا متينا في بناء نظرية النحو العربي، ولم (يقترب من الأصل الأول وهو السماع)⁽²¹⁾ باعتباره مصدر المادة اللغوية. الحق أن نظرية العامل توصل إلى إدراك البنيات الفكرية النحوية وتثبيت أصول النظرية النحوية العربية، ولذلك فإن الدعوة إلى إلغائها أو حذفها يعني حذف الأسس النحوية التي بني عليها النحو العربي.

ب-الدعوة إلى التيسير عند المحدثين:

ما إن أطلَّ العصر الحديث؛ مع بداية القرن التاسع عشر حتى ظهر فريق من اللغويين العرب؛ ومن مصر خاصة، بدا لهم بعد ما انبهروا بأداب الغرب أن (التراث أمر من شؤون الماضي، وبذلك وضعوا تراثنا اللغوي أمام مرآيا مقعرة صغرت من حجمه، وقللت من شأن إنجازات العقل العربي)⁽²²⁾، حتى ادعى بعض هؤلاء الدارسين أن بالتراث النحوي العربي عيوباً تجعل إعادة النظر فيه ضرورة تقتضيها مستلزمات النهضة والحداثة، فركزوا جهودهم على تشخيص العيوب، إن

كانت في النحو عيوب، ثم حاولوا اقتراح البدائل التي رأوها وافية بمطالب الدرس النحوي الحديث. كل ذلك يجعل الباحث يتساءل عن وجهة تلك المحاولات النقدية التي قاموا بها، وغاياتها، بل وحقيقة الخلفيات النظرية التي استندوا إليها ذلك ما سنحاول الإجابة عنه.

بدا لنا بعد حصر أهم محاولات مقارنة التراث النحوي، وتدبرها أن أصحابها صاغوا قراءتهم النقدية للتراث النحوي لغاية تعليمية، تهدف كما يدعون إلى تجديد الكتاب النحوي التعليمي حيناً، وإلى إحياء النحو بإعادة النظر في أسسه حيناً آخر. فأى تجديد هذا الذي أرادوه؟، ومتى كان النحو العربي ميتاً فأحيوه؟.

أولاً: محاولات تجديد الكتاب النحوي التعليمي: كانت أولى هذه المحاولات

مع كتاب الأستاذ رافع رفاع الطهطاوي الموسوم بـ" التحفة المكتبية في تقريب العربية" الذي ألفه سنة 1835م لتكوين المترجمين ومدرسي العربية⁽²³⁾، وبذلك بدأ الطهطاوي ما أسموه بحركة إصلاح الكتاب النحوي في العصر الحديث. والغرض منه تخلص الكتب النحوية من العبارات الغامضة والشروح الجزئية والهوامش الطويلة واختلافات المدارس النحوية التي كان يجدها طلاب العربية في الشروح كشروح "قطر الندى وبل الصدى" لابن هشام، الذي كان مقرراً على طلاب الأزهر.

ثم تلتها محاولات أخرى منها محاولة الأستاذ حسين المرصفي في كتابه "الوسيلة الأدبية لعلوم العربية"⁽²⁴⁾ سنة 1871م، ويظهر من عنوانه أنه يشمل بالإضافة إلى الصرف والنحو مباحث في البلاغة والأدب والنقد. ثم توالى المحاولات تحت أسماء وعناوين مختلفة مثل: النحو الواضح، والنحو الوافي، والنحو المصفى، والنحو الوظيفي، والتطبيق النحوي، وكانت هذه المحاولات جميعاً موجهة إلى تلاميذ المدارس، في مراحل التعليم العام، وطلاب الجامعات لغاية تعليمية خالصة. لكن هل حققت تلك المحاولات ما كانت تسعى إليه من تسهيل تعليم النحو العربي؟، ماذا قدمت للمتعلمين⁽²⁵⁾ من النحو العربي؛ منهجاً ومحتوى؟، وهل كانت استجابة حقيقية لحاجات المتعلمين الأساسية من النحو، واستعداداتهم؟.

الواقع أن معظم تلك المحاولات قد اتسمت بالارتجالية، والظرفية فجاءت قاصرة عن تحقيق مراميها، ولأنها لم تتحرر من وطأة التقليد؛ فقد عرضت من خلالها المباحث النحوية بمصطلحاتها وتعريفاتها كما كانت تعرض في عصور الانحطاط والجمود. وليتها عرضت مباحث النحو على المتعلمين كما كانت تعرض في مساجد البصرة والكوفة في القرنين الثاني والثالث الهجريين؛ إذن لكان دعاة التيسير قد وفروا على أنفسهم وقتا وجهدا، وأراحوها من عناء تأليف لم تسمن ولم تغن من جوع. وخير دليل على فشل تلك المحاولات أن نتائجها كانت هزيلة لم ترض المعلمين والمتعلمين سواء، (عناء في الدراسة من ناحية، وضآلة أثر هذه الدراسة من ناحية أخرى) (26). وهو ما حدا بأحد دعاة التيسير المتحمسين إلى القول: (وظهرت محاولات لتيسير النحو في كتب مدرسية، إلا أنها لم تقدم جديدا، ولم تفعل شيئا يعيد إلى درس قوته وحيويته، لأنها لم تصحح وضعها، ولم تجدد منها، ولم تأت بجديد إلا إصلاحا في المظهر، وأناقة في الإخراج، أما القواعد فهي هي، وأما الموضوعات فكما وراثتها، حتى الأمثلة لم يصيها من التجديد إلا نصيب ضئيل) (27)، وهو حكم صائب ولا شك، كيف لا، وقد " شهد شاهد من أهلها" .

ولم تتوقف الجهود التي رامت تجديد الكتاب النحوي المدرسي على الأعمال الفردية الخاصة، بل تجاوزتها إلى الهيئات الرسمية أيضا، فقد حظيت باهتمام المجمع اللغوي بالقاهرة، (حين تبنى هذا المجمع فكرة تيسير قواعد النحو، وانتهى إلى مجموعة من القرارات في هذا الشأن، فكان من رأي الدكتور طه حسين تأليف لجنة لوضع كتاب في النحو على أساس قواعد التيسير التي أقرها المجمع، فووفق على تأليف هذه اللجنة من الدكتور طه حسين ، وأحمد أمين، وعلي الجارم، وإبراهيم مصطفى) (28). ويبدو أن كتاب " النحو الواضح" الذي اشترك في تأليفه الأستاذان علي الجارم ومصطفى أمين قد حظي بدعم من المجمع اللغوي.

كان العامل المشترك بين دعاة تيسير الكتاب النحوي المدرسي في تلك الفترة هو أن الغاية التي تكمن وراء تأليفهم كانت عملية تطبيقية (29) بالدرجة الأولى؛

تهدف إلى التخفيف من مادة النحو العربي وما فيها من ثراء وتعمق يليق بالمختصين لا بالمتعلمين؛ والاقتصار على الحد الأدنى من المعلومات التي يحتاج إليها المتعلمون لإتقان اللغة العربية؛ نطقا وكتابة، صرح بذلك رئيس المجمع اللغوي الدكتور طه حسين؛ الذي كان من أشد المتحمسين لدعوى تيسير النحو العربي إذ قال: (ينبغي أن نحصر تعليم النحو في المسند والمسند إليه⁽³⁰⁾، والتكملة، ونعلم التلاميذ أن التكملة تنصب في أحوال كذا وكذا)⁽³¹⁾.

غير أن هذه الجهود التي رامت تسهيل تعليم النحو العربي على المتعلمين لم يحالفها التوفيق، لأنها كانت- كما أسلفنا- مجرد محاولات ارتجالية ظرفية أملتها ظروف تاريخية ميزتها مرحلة الدراسات التاريخية المقارنة⁽³²⁾، كما جانبت الصواب عندما قصرت النظر على النحو؛ باعتباره مادة تعلم، وأهملت مجمل عناصر العملية التعليمية.

ثانيا: محاولات نقد التراث النحوي:

كاد نقاد التراث النحوي العربي يجمعون على أن بالنحو العربي عيوباً تجعل إصلاحه وإعادة النظر فيه مهمة يفرضها عليهم البحث اللغوي. وكانت أول محاولة لنقد أسس النحو العربي ومنهجه نقداً ينزع إلى الشمول للأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)⁽³³⁾ ، الذي تأثر بدعوة ابن مضاء، وقد نادى بضرورة إعادة النظر في النظرية النحوية القائمة على فكرة العامل، وعلى دراسة أحوال أواخر الكلمات فهو يرى أن النحاة،(حين قصروا النحو على أواخر الكلمات، وعلى تعريف أحكامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة وضيعوا الكثير من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة)⁽³⁴⁾، وهو إذ يعرف النحو يحاول أن يخالف تعاريف القدامى⁽³⁵⁾ ، إن خلاصة رأي صاحب إحياء النحو أن النحاة لما عرفوا النحو على أنه علم يعرف به أواخر الكلم إعراباً وبناءً، أخطأوا لأنه كما يرى يجد ألسنة بدون إعراب ولها نحو خاص⁽³⁶⁾ بها وقد نتج عن ذلك عنده ضرورة أن تعريف النحاة العرب للنحو به قصور ونقص؛ لأن النحو أشمل من الإعراب، وهذا صواب ولكن إبراهيم مصطفى لا ينطلق في هذا الرأي من قراءة داخلية للتراث النحوي العربي

وإنما يقرؤه قراءة خارجية، أمدته اللسانيات التاريخية المقارنة ببعض معطياتها. ومما يدل على هذا التأثير الخفي باللسانيات المقارنة، عدم الاقتصار على العربية في مناقشة النحاة العرب، والاستناد إلى تصور للنحو يشمل كل اللغات، والدعوة إلى تأمل صحة ذلك في لغة أخرى لا تعرفها العربية. يقول: (وكثير من اللغات لا إعراب فيها، ولا تبديل لآخر كلماتها، ولها مع ذلك نحو وقواعد مفصلة تبين نظام العبارة، وقوانين تأليف الكلام) (37). ولم تكن اللسانيات مجهولة لدى إبراهيم مصطفى (38) ولعل من مظاهر تأثره بها تسليمه بأن الفلسفة مضرّة بدراسة النحو، وأن اعتمادها مفسد لأحكامه، مزيف لقواعده، وإن كنا نرى أيضا أن هذه الفكرة جاءت من التراث النحوي ممثلا في أبي علي الفارسي، كما أسلفنا.

ويبدو أن كثيرا من الأخطاء التي وقع فيها إبراهيم مصطفى في نقده للنحو العربي تعود إلى تصور خاطئ للسانيات الوصفية التي لم تكن يومها قد تبلورت لديه، من ذلك أنه يتخذ من تبرم الناشئة بالنحو، وصعوبة تدريسه حجة على فساد لازم في النحو، أو عيب ضروري فيه. يقول: (أطمح أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة تقربهم من العربية. اتصلت بدراسة النحو في كل معاهده التي يدرّس فيها بمصر، وكان اتصالا وثيقا طويلا، ورأيت عارضة واحدة لا يكاد يختص بها معهد دون آخر هي التبرم بالنحو والضجر بقواعده، وضيق الصدر بتحصيله كانت خصومة قاسية بين طبيعة التلميذ، وبين هذا المنهاج والقائمين عليها، لكن طبيعة التلميذ الصادقة في إباء القواعد لم تخف شهادتها، فكانت ثورة على المنهاج وأصحابه قد كان في هذا الشهادة الصريحة بفشل هذا النحو أن يكون السبيل إلى تعلم العربية والمفتاح لبابها) (39).

إن الصعوبات الملاحظة في تدريس لغة ما يمكن أن تكون قرينة على أن القواعد النحوية المعتمدة ليست لائقة ولا كافية لوصف نظام اللغة، ولكن هذه الصعوبات ليست دليلا علميا في حد ذاتها على عدم كفاية ذلك النحو المعتمد. فإن أريد إثبات عدم ملاءمة تلك القواعد النحوية للخصائص الحقيقية لتلك اللغة الموصوفة وجب

إثبات ذلك بالرجوع إلى مقتضيات وصف اللغة البشرية؛ أي نظرية علمية (هي التي نسميها اللسانيات) وهذا يقضي بتوضيح هذه الأسس والفرضيات .

لم يقف صاحب إحياء النحو عند هذا الحد في نقده للتراث النحوي بل تجاوزه إلى الأصول النظرية التي يقوم عليها النحو العربي: السماع والعامل، والقياس، إذ يرى عند حديثه عن الإعراب (40) أن نظام العوامل جملة من المسلمات الماقبلية التي سلطت قسرا على العربية. ويبدو أن هذا الطرح جاء نتيجة عدم تقديره أن كل ممارسة علمية تقتضي بناء أصول نظرية، فعاب على النحاة أن يحتكموا إلى هذه الأصول في حين أن تلك الأصول - ومنها العامل- هي التي تحفظ وحدة البناء النحوي، وهو إذ يدعو إلى طرح تلك الأصول لا نجده يأتي بما يعوضها بأصول نظرية أفضل حسب ما تقتضيه الصياغة النظرية، ولعل انعدام الوعي بضرورة الاستناد إلى المرجع النظري عند مباشرة العمل العلمي هو الذي صرف صاحب إحياء النحو عن الانتباه إلى ما يقدمه نظام العوامل من فائدة معرفية في ترتيب المادة اللغوية ، ووصفها، وأدت به كذلك إلى المقابلة بين السماع والقياس بشكل أدى به إلى القول بأن القياس من الفلسفة، وأنه مما قد تستغني عنه اللسانيات، ومع ذلك (فقد حظيت أقوال صاحب " إحياء النحو " بعناية اللغويين بعده وغدت مسلمات بحيث اجتهدوا بطرق مختلفة في تطبيقها وتبنيها، نلمح آثارها واضحا في أعمال إبراهيم أنيس وإن كان عدل منها ونلمح آثارها أيضا عند مهدي المخزومي وتمام حسان) (41).

فإذا مررنا إلى تلميذه الأستاذ الدكتور مهدي المخزومي وجدناه ينطلق من حيث انتهى أستاذه -إبراهيم مصطفى- فيتعمق في تحديد مفهوم النحو، وفي دعوته- بالتالي- إلى التيسير، فهو يعيب على سابقه أنهم: (لم يقدموا جديدا ولم يفعلوا شيئا يعيد إلى درس النحوي قوته وحيويته لأنهم لم يصححوا منهجا، ولم يأتوا بجديد إلا إصلاحا في المظهر، وأناقة في الإخراج) (42) ، فالقواعد النحوية بقيت - في نظره- على حالها منذ كانت تدرس بالبصرة قبل ألف وثلاثمائة عام، بل حتى

الأمثلة لم تخرج تقريبا عن تلك التي كان يعرضها القدماء ويرى المخزومي أن التيسير (هو عرض جديد لموضوعات النحو يبسر للناشئة أخذها واستيعابها).⁽⁴³⁾ ومن أهم الاقتراحات التي قدمها المخزومي حول تيسير الدرس النحوي ما يمكن تلخيصه فيما يأتي:

أ/ ما يتعلق بالنحوي (عالم النحو):

- ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج نحو لغة من اللغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة أو يخطئ لهم أسلوبا، وهو ما حدا بإبراهيم أنيس إلى القول: (لم يتورع النحاة عن نسبة الخطأ الإعرابي لفحول الشعراء الجاهليين)⁽⁴⁴⁾ .
والطرح نفسه يطرحه الدكتور محمد عيد إذ يرى (أن للغة نظامها الذي يفرضه استعمالها بين المتكلمين بها، وعمل الباحث اللغوي ملاحقة التطور لا مصادرتها، وملاحظته لا تجميده، فإن المصادرة والتجميد لا يمكن تحقيقهما بالنسبة للغة نفسها ، وإن أمكن ذلك بالنسبة لدراستها ومن يدرسها)⁽⁴⁵⁾ .
- النحوي الحق هو الذي يجري وراء اللغة ويتتبع مسيرتها.
- وظيفة النحوي أن يسجل لنا ملاحظاته ونتائج اختباراته في صورة أصول وقواعد تملئها عليه طبيعة اللغة واستعمالات أصحابها.
- النحوي يستند إلى استقراء واع.

- ليس للنحوي أن يفلسف أو يبني على حكم من أحكام العقل.

ب/ ما يتعلق بالمادة النحوية واللغوية:

- اللغة ظاهرة اجتماعية تخضع لما يخضع له المجتمع.⁽⁴⁶⁾
- النحو دراسة وصفية تطبيقية.
- النحو عارضة لغوية تخضع لما تخضع له اللغة من عوامل الحياة والتطور⁽⁴⁷⁾. وهذه المبادئ تتصل في كثير من جوانبها بالدراسة الوصفية للغة حديثا، وهو يرى أن الدراسة الحديثة للنحو: (يجب أن تتطرق من حيث درس الخليل، ودرس الفراء، وبين يدي الدارس أقوال الخليل في " الكتاب " وأقوال الفراء في " معاني القرآن "، وإليهما يرجع الفضل في إرساء هذا الدرس على

أساس متين، أما من جاء بعدهما فقد مشوا على أثرهما ولم يأتوا بجديد (48). وإذا تفحصنا هذه الآراء، وما يعنيه مهدي المخزومي بالدرس الجديد (49)، وجدنا أنه يردد أصداء لأفكار نادت بها اللسانيات الوصفية، يبدو أنه لم يطلع عليها في مصادرها ولذلك لا يحيل القارئ على مصادر محددة، إذا فتأثير اللسانيات فيه أوضح من تأثيرها في أستاذه إبراهيم مصطفى. والمخزومي يفتقر إلى تصور واضح للسانيات بما جدّ فيها وقتئذ من ضرورة الفصل المذهبي بين الدراسة التاريخية أو الزمانية (diachronie) والدراسة الآنية (synchronie) مع إعطاء الأولوية المعرفية للدراسة الآنية. حيث نلاحظ غياب التمييز بين (فقه أساليب لغة، ووضع قواعد تمثل نحواً) (50)، أي الدراسة الآنية، و(الجري وراء اللغة، وتتبع مسيرتها وتطورها) (51) أي الدراسة الزمانية "التاريخية" (52). ونلاحظ أن الأستاذ المخزومي خص بالذكر هنا كلا من الخليل والفراء بالضبط باعتبارهما يمثلان المدرستين البصرية والكوفية على التوالي، ولكل منهما إسهام وافر في وضع الأصول الأولى للنحو العربي، ومع ذلك فإن المخزومي لا يقبل المفهوم الشامل للنحو كما كان عند الخليل والفراء ويرى أن ما جاء به ليس من النحو الخالص (53). وهو لا يكتفي بتحديد وظيفة النحوي، أو وظيفة النحو وتعريفه، بل يحدد موضوع الدراسة اللغوية في ثلاثة مستويات مقتربا بذلك من الدراسات اللغوية الحديثة لدى الغربيين وهي:

1-دراسة الأصوات اللغوية.

2-دراسة الكلمة المفردة، ويعني بها علم المفردات.

3-دراسة التأليف كما يصطلح عليه، ويعني به علم التراكيب.

ويرى أن موضوع الدراسة الصوتية هو الصوت من حيث مخرجه وصفته، وموضوع الدراسة الصرفية هو الكلمة المفردة من حيث بنيتها ووزنها واشتقاقها، وتجردها وزيادتها، وهو يلي الدراسة الصوتية ويطرأ عليها طبيعياً.

وموضوع الدرس النحوي -كما يسميه- هو الجملة من حيث نوعها وما يطرأ على أركانها من تقديم وتأخير وذكر وحذف، واستفهام ونفي وتوكيد (54)، ومع ذلك فإن

بعض الدارسين المعاصرين يرون (أن مفهوم النحو عنده لا يختلف عن مفهوم القدماء) (55). ثم جاءت محاولة الدكتور شوقي ضيف التي كانت سنة 1982، عندما صدر له كتابه الموسوم " تجديد النحو العربي " عن دار المعارف بمصر، ونشير هنا إلى أنه قام قبل ذلك بتحقيق كتاب " الرد على النحاة " لابن مضاء القرطبي سنة 1947 (56). وقد حاول الدكتور ضيف أن يجدد (دون أن يقم نفسه في دعوى تطبيق المنهج العلمي الحديث في دراسة اللغة، وإنما حدد عمله في إطار النظرية النحوية التقليدية) (57). و سار على غرار نظرائه من الداعين إلى تيسير تعليم النحو العربي؛ فلم يكد يخرج عن نطاق القدامى (فالمصطلحات التقليدية والتقسيمات كما هي عند البصريين تماما، وصور الأبواب النحوية بقيت كما هي) (58).

ونخرج من هذا كله أن تيسير تعليم النحو العربي الذي دعا إليه القدماء والمحدثون- إلى عهد المخزومي- لم يأت بجديد إلا إصلاحا في المظهر وأناقاة في الإخراج، لافتقارهم إلى منهج لساني تتحدد من خلاله مسألة تعليم وتعلم اللغة، ولو أنهم طرحوا على أنفسهم هذه الأسئلة الجوهرية:

- ما هي الطرائق التي ينبغي أن يسلكها المربون في تعليم النحو العربي؟
- كيف نعلم اللغة العربية السليمة؟

- كيف نبلغ قواعد اللغة لناشئتنا بشكل يمكن من استعمال اللغة استعمالا صحيحا سليما؟

- كيف نعمل على التخفيف من الأخطاء التي يقع فيها المتعلمون ؟

لو أن دعاة التيسير تبنا هذه الأسئلة التربوية لقدموا للمنظومة التربوية العربية عملا جليلا نافعا، غايته تبسيط بعض القواعد وعرضها في أساليب جديدة تمكن المتعلم من التعامل مع النحو العربي تعاملًا وظيفيًا أثناء التواصل اليومي.

وقد رأينا أن دعاة التيسير ضيعوا الجهد كله في (إعادة النظر في وصف القدماء للنظام النحوي للغة العربية) (59)، دون بقية النظم اللغوية الأخرى كالصوت والصرف والدلالة، وهذا على المستوى النظري، ومن الناحية العملية هو دعوتهم

إلى إعادة تصنيف القواعد النحوية من منطلق القدماء في وضعهم وتقسيماتهم واصطلاحاتهم.

3- حاجة القدماء إلى القواعد اللغوية :

تنبه أهل العلم بالعربية إلى أهمية التععيد اللغوي، لما رأوا ظاهرة اللحن تنفثى على ألسنة الناس، وفي شيوخها خطر على اللغة، بل على النص القرآني الكريم أيضا، فعمدوا إلى الأعراب يشافهونهم ويدونون ما سمعوه بادئ الأمر، ثم طفقوا (ينتحون على سمت كلام العرب) (60) القواعد التي لا تغفل شيئا مما يفتح الطريق إلى ثغرات اللحن، فكانت تلك الجهود اللبنة الأولى في بناء قواعد العربية من نحو و صرف.

يقول ابن خلدون: (وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا، ويطول العهد بها، فينغلق القرآن والحديث على المفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه بالأشباه، مثل أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمبتدأ مرفوع، ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعرابا، وتسمية الموجب لذلك التغير عاملا، وأمثال ذلك، وصارت كلها اصطلاحات خاصة بهم، ففقدوها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم مخصوصة، واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو (61)

4- حاجة العرب اليوم إلى قواعد اللغة :

وإذا كان القدماء قد احتاجوا إلى وضع القواعد النحوية والصرفية التي تمنع فشو اللحن وشيوع الخطأ، فإننا اليوم إليها أحوج كي نعصم ألسنتنا من الأخطاء، وأقلامنا من الزلل، في بيئة انتشرت فيها العامية، وفشا اللحن بين مختلف شرائح المجتمع، وأضحى اللسان العربي غريبا في دياره (62). ومن ثم كان لابد لنا أن ندرج تعليمها للناشئة والكبار في المدارس والمعاهد. فبعد أن يكتسب المتعلم حظا لا بأس به من اللغة يحتاج إلى جملة من القواعد الصرفية والنحوية كي يضبط بها ذلك الرصيد اللغوي في نظام سليم نطقا وكتابة وفهما.

يقول الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب: (فبالقراءة الواعية للنصوص الجيدة تتكون السليقة اللغوية عند أبناء العربية وتجري ألسنتهم بالفصحى العذبة، وتأتي دروس القواعد فتنظم هذا الكيان اللغوي الذي نما وترعرع في ظل النصوص)⁽⁶³⁾.

ولا تقودنا الحاجة إلى تعلم القواعد اللغوية إلى أن نحلّها المقام الأول، فالبحث اللساني أثبت أن السماع هو الأساس في تعلم اللغة وقديما قال ابن خلدون: (والسمع أبو الملكات اللسانية)⁽⁶⁴⁾.

5- ما القواعد اللغوية التي نحتاج إليها ؟

عرفنا أن القدماء والمحدثين على حد سواء احتاجوا إلى تعلم قواعد اللغة لا باعتبارها غاية في ذاتها، وإنما كوسيلة لتقويم اللسان، و القلم، فما القدر الكافي من قواعد اللغة الذي يسد هذه الحاجة ؟ وما الموضوعات التي ينبغي اختيارها وتدريسها في كل مرحلة من مراحل التعليم ؟.

للإجابة عن هذين السؤالين لابد أن نحدد سن المتعلم ومستواه المعرفي واللغوي، وعندئذ نختار له من قواعد اللغة ما يعينه على النطق السليم والكتابة الصحيحة، بما يحقق الغاية التبليغية التواصلية إيماننا منا بأنها (معارف أولية وضرورية في المعرفة العلمية والنظرية وأساس إتقان تأدية اللغة)⁽⁶⁵⁾.

6- صعوبات تعلم القواعد اللغوية :

كانت غاية النحاة الأوائل إلى عهد الخليل و تلميذه سيبويه⁽⁶⁶⁾ هي الإبقاء على اللغة بعيدة عن عوامل الانحراف، والحفاظ عليها صافية نقية من اللحن لكن الذين جاءوا من بعد الخليل من النحاة المتأخرين مثل ابن مالك وغيره ترخّصوا في استخدام مصطلحات (ليست من اللغة في شيء كالعامل والمعمول والناصب والجازم وغيرها مما مهد السبيل للفلسفة الكلامية، ولمنطق اليونان أن ينفذوا إلى درس اللغوي ويكون لهما الغلبة)⁽⁶⁷⁾ ومن هنا بدأ النحو العربي ينحرف عن وجهته التي وجد لأجلها، ولم يعد علما لتربية الملكة اللسانية العربية، وإنما هو علم

لتعليم وتعلم صناعة القواعد النحوية، و مجال يستعرض فيه النحاة قدراتهم على الجدل والتعليل العقلي.

ولما أصبح النحو على هذه الصورة ارتفعت صيحات الدارسين في الشكوى من صعوبة تعلمه، قديما وحديثا. فهذا أبو علي الفارسي (68) يجد في منهج أبي الحسن الرماني (69) النحوي وقد حضر إحدى محاضراته، نزوعا إلى فلسفة الكلام والمنطق وفي ذلك تحميل للنحو مالا يطيق، فيعلن صراحة: (إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان ما نقوله فليس معه منه شيء) (70).

فتأثر النحو العربي إذا بعلم الكلام والمنطق (71) من العوامل التي تقف وراء صعوبات تعلمه ودراسته، ومن المعلوم أن الصعوبة في النحو العربي تعود في جزء كبير منها إلى الأفكار الذهنية والمنطقية التي تسربت إليه وتوغلّت فيه، وقد أطلق عليها ابن مضاء القرطبي: (الفضول والمماحكات والتخييل والظنون ووصفها بأنها لا تفيد نطقا، هذه الأفكار الذهنية أبعثت دراسة النحو عن خدمة اللغة وكانت للمتعلمين كدرا يصرفهم عن استيعابه وتمثله) (72) والملاحظة نفسها أبداه ابن خلدون حين رأى أن النحاة في عصره : (قطعوا النظر عن التفقه في تراكيب كلام العرب فأصبحت صناعة العربية كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية، أو الجدل وبعثت عن مناحي اللسان، وملكته وأفاد ذلك حملتها في الأمصار، وأفاقها البعد عن الملكة بالكلية وكأنهم لا ينظرون في كلام العرب، وما ذلك إلا لعدولهم عن البحث في شواهد اللسان وتراكيبه وتمييز أساليبه، وغفلتهم عن المران في ذلك للمتعلم فهو أحسن ما تفيد الملكة في اللسان وتلك القوانين إنما هي وسائل للتعليم لكنهم أجروها على غير ما قصد بها وأصاروها علما بحتا وبعدوا عن ثمرتها) (73)، يضاف إلى ذلك عاملان آخران هما:

أ -نشأة النحو على أيدي الموالى حيث غلب منطق العقل على منطق اللغة وبذلك خرجوا به على القواعد العربية وتجاوزوا الحاجة الماسة إليها.

ب- اعتماد النحاة على شواهد فيها خلط بين ما يستند إلى لهجات فصيحة وما يستند إلى لهجات غير فصيحة، وما هو موثوق بمصدره، وما هو غير موثوق به

مما أدى إلى كثرة الوجوه الإعرابية وتعدد الآراء في المسألة الواحدة، ناهيك عن الإسراف في الإعراب التقديري والمحلي، وتحميل الكلام من الضمائر المقدره مالا مسوغ له. (كل ذلك جعل من النحو مادة ضاق الناس بصعوبتها قديما) (74)، كما ضاقوا بصعوبتها حديثا (75)، يقول الأستاذ إبراهيم مصطفى: (اتصلت بدراسة النحو في كل معاهده التي يدرس فيها بمصر، وكان اتصالا طويلا وثيقا ورأيت عارضة واحدة لا يكاد يختص بها معهد دون معهد ولا تمتاز بها دراسة من دراسة. هي التبرم بالنحو، والضجر بقواعده وضيق الصدر بتحصيله، على أن ذلك من داء النحو قديما، ولأجله ألف " التسهيل "، و" التوضيح "، و" التقريب "، واصطنع النظم لحفظ ضوابطه (76)، من ذلك " كتاب الكسائي (المختصر الصغير) الذي ألفه للمبتدئين، (وقد نقله " جودي بن عثمان " النحوي الأندلسي إلى الأندلس حين عاد من رحلته إلى المشرق) (77).

وليست غايتنا من استعراض بعض آراء المحدثين في تيسير تعليم النحو العربي أن نرد عليها، ونحضرها؛ فقد نهض بذلك باحثون آخرون (78) ولكن الذي نريده هو أن نفسر سبب نقد هؤلاء للتراث النحوي العربي، وهو أنهم بحكم الفترة التاريخية التي وجدوا فيها، سلموا بما صح عندهم من نقد الأوربيين لتراثهم النحوي، فظنوا أن النحو العربي قد تضمن العيوب نفسها التي تضمنها التفكير النحوي الأوربي القديم.

لقد نادى دعاة التيسير بإلغاء نظرية العامل، و لو أنهم أدركوا الربع الأخير من القرن الماضي ورأوا كثيرا من الباحثين الأوربيين والأمريكيين أمثال " نعوم تشومسكي" قد تبنوا نظرية العامل واستثمروها في الدراسات اللغوية؛ إذا لغيروا مواقفهم، ولكانت لهم مع التراث النحوي العربي نظرة أخرى.

و الواقع أننا تبيننا مبدأ تيسير تعليم الدرس النحوي، لا تجديده و إعادة بنائه من الأساس لإيماننا بأن تجديد المفاهيم والمصطلحات النحوية يقتضي أساسا إعادة وصف نظام العربية وصفا دقيقا شاملا، وفقا لما هو ثابت وأصيل من تراثنا اللغوي، ولما هو جوهرى ومفيد من المستجدات اللغوية الحديثة وذلك ما لم يتحقق

لحد الآن. فالدراسات اللغوية العربية التي حاولت أن تستفيد من اللسانيات العامة، والتطبيقية ساعية إلى وصف نظام قواعد اللغة العربية وصفا حديثا، ما زالت مجرد محاولات جزئية لا يمكن المغامرة باعتمادها في مدارسنا؛ لتشعب مصطلحاتها المترجمة والمتناقضة أحيانا.

ولعل هذا ما حدا بالمشرفين على الحقل التربوي في البلاد العربية وفي الجزائر خاصة إلى تبني منهج لتيسير تعليم الدرس اللغوي يقوم على تبسيط القواعد النحوية والصرفية، والإملائية. وهو جهد بحاجة إلى تقويم وترشيد في ظل الاستفادة من الدرس اللساني في حقل تعليمية اللغة، ومن ثم مراعاة اختيار الظواهر اللسانية الأكثر شيوعا في الاستعمال اليومي للمتعلم، والأكثر دورانا في أساليب الكتاب المعاصرين بما يمكن التلميذ في نهاية الأمر من التصرف في أنماط من الصيغ والتراكيب تصرفا يساعده على التعبير السليم نطقا وكتابة وذلك ما تسعى إليه أساليب التربية الحديثة المبنية على أساس أن اللغة وظيفة اجتماعية هي التواصل بين المتكلمين بها.

الهوامش:

- 1- ابن خلدون: المقدمة، دار القلم، بيروت لبنان، ط1، 1978، ص.545
- 2- سالم علوي: وقائع لغوية وأنظار نحوية، دار هومة، الجزائر، ط1، 2000، ص.15
- 3- كالنحو والصرف والبلاغة، فقد كان النحاة القدماء يطلقون على النحو "علم العربية" كما فعل الزمخشري في كتابه "المفصل في علم العربية" وكما فعل السيوطي بعده في كتابه "المزهر في علوم اللغة"، يعني بذلك النحو والبلاغة وفقه اللغة.
- 4- ابن خلدون: المقدمة، مرجع سابق، ص 546
- 5- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة مصر، ط2، 1992، ص.09
- 6- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- 7- إذا سلمنا بأن واضع علم النحو هو أبو الأسود الدؤلي المتوفى (69 هـ)، "وأكثر الروايات العربية تجعله الرائد الأول لعلم النحو". د. منى إلياس: القياس في النحو، دار الفكر، دمشق سوريا، ط1، 1985، ص.11.
- 8- معاني النحو: مواقع إعراب الكلمات في الجملة.
- 9- دلائل الإعجاز: شرح وتعليق، د.محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط2، 1997، ص.304
- 10- من طريف ما يروى في هذا السياق أن أعرابيا وقف بباب أحد الأغنياء فزجره قائلا: انصرف، فأجاب السائل: أنا لا أنصرف، لأن اسمي أحمد.
- 11- من ذلك محاولة ابن مضاء القرطبي (592 هـ) في كتابه: الرد على النحاة.
- 12- د.حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، ط1، 1995، ص.49.
- 13- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، مرجع سابق، ص.15.
- 14- د. حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنوي، مرجع سابق، ص.50.
- 15- لم يصل إلينا من تلك المحاولات إلا بعض المختصرات كمقدمة خلف الأحمر، و "التفاحة" لأبي جعفر النحاس، و "اللمع" لابن جني. أنظر في ذلك: علي أحمد مذكور: تدريس فنون اللغة العربية، دار الفكر العربي، مصر القاهرة، 1997، ص.327.
- 16- د.حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنوي، مرجع سابق ص: 50.
- 17- ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تحقيق د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة مصر، ط2، 1982، ص.76.
- 18- د.حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنوي، مرجع سابق، ص.56.

- 19- عز الدين مجدوب: المنوال النحوي العربي، دار محمد علي الحامي، صفاقس تونس، ط1998، ص 120.
- 20- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مرجع سابق، ص 29.
- 21- د.حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنوي، مرجع سابق، ص 56.
- 22- د. عبد العزيز حمودة: المرايا المقعرة، مطابع الوطن، الكويت، 2001، ص.07
- 23- د. شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع منهج تجديده، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1986، ص 04 وما بعدها
- 24- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- 25- المتعلم الذي نعنيه هو ذلك الفرد الذي ينتظر من المعلم أن يقدم له مادة التعلم؛ تلميذا كان أم طالبا.
- 26- د. عبد العليم إبراهيم: النحو الوظيفي، مرجع سابق، ص هـ.
- 27- د. مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، مرجع سابق، ص 15.
- 28- د. رمضان عبد التواب: دراسات وتعليقات في اللغة، مرجع سابق، ص 142.
- 29- بسبب عدم تمييز المجال النظري من المجال التطبيقي في النشاط العلمي وهو ما نشأ عنه خلط بين وصف العربية وتدريسها.
- 30- يعني بذلك الفعل والفاعل أو نائبه في الجملة الفعلية، والمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية.
- 31- د. رمضان عبد التواب: دراسات وتعليقات في اللغة، مرجع سابق، ص 142.
- 32- وهي مرحلة ما قبل البنوية السوسيرية، إذ كان الباحثون ينظرون إلى اللغة نظرة جزئية، تطويرية، تاريخية، خلافا للبنوية التي نظرت إليها نظرة شاملة، آنية، وصفية.
- 33- كانت الطبعة الأولى منه قد صدرت سنة 1937، وقد قدم لها الدكتور طه حسين، ووضع العنوان أيضا، كما أشار إلى ذلك طه في تقديمه للكتاب، ثم طبع الكتاب ثانية بإشراف لجنة إحياء التراث بالقاهرة سنة 1951 ثم صدرت طبعة أخرى سنة 1992 عند دار الكتاب الإسلامي القاهرة، وهي التي اعتمدها.
- 34- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مرجع سابق، ص 03.
- 35- حيث كانوا يصطلحون عليه " علم الإعراب " أنظر مثلا المفصل في علم العربية للزمخشري، ط دار الجيل، دون تاريخ، ص 03، وأحمد بن فارس في " فقه اللغة ولسان العرب في كلامها"، وابن جني في " الخصائص ".
- 36- ففكرة أن النحو أشمل من الإعراب لا ينطلق فيها من قراءة داخلية للنحو العربي، بل بمقتضى اللسانيات المقارنة التي اطلع من خلالها على وجود السنة لا إعراب فيها وتتضمن مع ذلك نحوا.

- 37- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مرجع سابق، ص 2 .
- 38- فقد عرف عنها شيئاً يوم كان طالبا في الجامعة الأهلية رفقة صديقه طه حسين ، ثم عرف بعضا منها بحكم انتمائه إلى هيئة التدريس بالجامعة إذ كان له فيها زملاء مستشرقون يناقش بعض آرائهم في أصل الإعراب. انظر المرجع نفسه ، ص هـ
- 39- م، ن، ص أ، ب، ج.
- 40- "... وأساس كل بحثهم أن الإعراب أثر يجلبه العامل... ودونوا للعامل شروطا هي عندهم فلسفة النحو... ولما تكونت للنحاة هذه الفلسفة حكموها في اللغة"، إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مرجع سابق، ص 28.
- 41- د. عز الدين مجدوب: المنوال النحوي العربي، مرجع سابق، ص 116.
- 42- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، مرجع سابق ، ص 15.
- 43- د. مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، مرجع سابق ، ص 15.
- 44- د. إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة مصر، ط6 ، 1978 ، ص 200.
- 45- د. محمد عيد: في اللغة ودراساتها، عالم الكتب ، مصر القاهرة، 1974، ص 55.
- 46- ويشاطره هذا الطرح محمد عيد إذ يقول: "إن اللغة شأنها شأن الظواهر الاجتماعية كلها تتطور باستمرار في معانيها وبنيتها وتراكيبها ولا تخضع للقواعد المنسقة والنظام الجميل". المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- 47- مهدي المخزومي: في النحو العربي، مرجع سابق، ص 19.
- 48- المرجع نفسه، ص 24.
- 49- م.ن ، ص 13.
- 50- م.ن ، ص 19.
- 51- م.ن ، ص.ن .
- 52- أظهرت البحوث الحديثة العهد أن مسلمة التباين المطلق بين اللسانيات الآتية، واللسانيات الزمنية لم تعد قائمة، لأن لغة مجموعة ما في وقت ما ليست منسجمة تماما، فالتطور اللغوي لا يعني استبدال نظام بنظام آخر وكلاهما منسجمان تماما، بل نجد في الحال الواحد رواسب لحال ماضية وظواهر لحاضر كائن، وبوادر حال مستقبلية.
- 53- د. حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنوي، مرجع سابق ، ص 69 .
- 54- د. مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، مرجع سابق، ص 36، 35.
- 55- د. حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنوي، مرجع سابق، ص 72.

- 56- وقد أحدث نشره -يومئذ- ضجة كبيرة في الأوساط العلمية، إذ ألقى الدكتور طه حسين كلمة عنه في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وكتب عنه الشيخ محمد علي النجار-المدرس بدار العلوم- مقالات في مجلة الأزهر، وتردد ذكره في كثير من كتابات الباحثين والدارسين.
- 57- د. حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنوي، مرجع سابق، ص 80.
- 58- المرجع السابق نفسه ، ص 83.
- 59- د. حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنوي، مرجع سابق، ص.83
- 60- يعرف ابن جني النحو ويحدد وظيفته بقوله: " النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من 13
- 61- المقدمة ، مرجع سابق ، ص 546.
- 62- وإلى ذلك يشير المتنبّي بقوله: " ولكن الفتى العربي فيها ** غريب الوجه واليد واللسان " أبو القاسم عبد الله الأصفهاني : الواضح في مشكلات شعر المتنبّي، تحقيق محمد الطاهر بن عاشور، دار التونسية للنشر، تونس، ط2 ، 1986 ، ص82 .
- 63- دراسات وتعليقات في اللغة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة مصر، ط1 ، 1994 ص236
- 64- المقدمة: مرجع سابق، ص 546
- 65- أحمد بلحوت: النحو المدرسي في الجزائر، رسالة ماجستير، مخطوط، جامعة الجزائر، سنة 1992 ، ص 07 .
- 66- هناك فرق كبير بين نحو القدماء المؤسسين للنحو، ونحو المتأخرين؛ أصحاب المتون والشروح والحواشي لا في المصطلحات وحدها بل في تطبيق القواعد المنطقية والآراء الفلسفية على مادة النحو والتزام التعاريف الغامضة، على حين لم يكن القدماء يحفلون بذلك كله، وإنما كانوا يحرصون على المثال وحده، يجعلونه فارقا بين معنى ومعنى، كما يجعلونه الطريق لتصور الموضوع.
- 67- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد، لبنان، ط2، سنة 1986، ص 14.
- 68- من نحاة القرن الرابع الهجري توفى سنة 377 هـ، وهو أستاذ ابن جني المتوفى سنة 392 هـ.
- 69- نحوي من نحاة القرن الرابع الهجري توفى 374 هـ ، معاصر لأبي علي الفارسي.
- 70- السيوطي: بغية الوعاة في طبقة اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ج2، القاهرة مصر، ط1 ، 1964، ص 181.
- 71- لاحظ بعض الباحثين أن مقولات العقل كما حددها " آرسطو " لها نظيرها في القواعد النحوية، إذ أن ما يصدر عنا من كلام يتعلق إما بالماهية أو بالحدث فمن توضيح الماهية نشأت

- الأسماء وعن التصريح بما حدث نشأت الأفعال وهي ما عدها الدكتور حنفي بن عيسى مفاهيم لسانية مشتركة بين اللغات، انظر كتابه: علم النفس اللغوي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، سنة 1980 ص 41.
- 72/- محمد عيد: أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة مصر، ط1، 1973، ص ج، د.
- 73/- ابن خلدون: المقدمة، مرجع سابق، ص 1084.
- 74/- د. محمد إسماعيل ظافر، يوسف الحمادي: التدريس في اللغة العربية، دار المريخ، ط1، 1984، ص 25
- 75/- يقول الدكتور تمام حسان: " وحين نظرت في كتب اللغة العربية فطنت إلى أن أساس الشكوى هو تغلب المعيارية في منهج حقه أن يعتمد على الوصف أولا وآخرا " اللغة بين المعيارية والوصفية، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة مصر ، ط 1، ص 02 .
- 76/- إحياء النحو، مرجع سابق، ص 06.
- 77/- د. محمد عيد: أصول النحو العربي، مرجع سابق، ص 32.
- 78/- انظر محصلة المواقف في كتاب د. عز الدين المجدوب: المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، مرجع سابق.